جامعة محمد بوضياف المسيلة **كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

قسم الفلسفة **مقياس المصادر الفلسفية**

الأستاذ: بوراس يوسف

المحاضرة الأولى: جمهورية أفلاطون.

أولا: التعريف بالكاتب: أفلاطون: فيلسوف يوناني من أثينة (347-429 ق م). هو أرستوكليس بن أرستون، يوناني كلاسيكي، رياضياتي، كاتب لعدد من الحوارات الفلسفية، ويعتبر مؤسس لأكاديمية أثينا التي هي أول معهد للتعليم العالي في العالم الغربي، معلمه سقراط وتلميذه أرسطو. وضع أفلاطون الأسس الأولى للفلسفة الغربية والعلوم. كان تلميذاً لسقراط، وتأثر بأفكاره كما تأثر بإعدامه الظالم.

ثانيا: موضوع كتاب الجمهورية:

الموضوع الأساس الذي يتناوله كتاب الجمهورية العدالة ونقيضها الظلم، وفي هذه الإشكالية يتناول أفلاطون جملة من المسائل الأخلاقية والسياسية والميتافيزيقية.

وقد صاغ موضوعه هذا على شكل حوار، وقد كانت كل مؤلفاته على شاكلة الجمهورية والبالغة 35 حوارا فلسفيا.

ثالثا: خلفية الكتاب: بعد أن تمكنت أثينا وأخواتها من الجمهوريات اليونانية من صد هجوم القوة الفارسية المسيطرة في وسط آسيا منذ القرن السادس قبل الميلاد، انتقلت إلى وضع جديد تمثل أساسا في سيطرة الديمقراطية، والتي لازمتها الحروب الشرسة مع إسبرطة وحليفاتها من الجمهوريات اليونانية. لكن لطبيعة الحلول الجذرية التي كانت تفرضها القرارات الديمقراطية فقد أدت إلى انهيار أثينا في يد التحالف الإسبرطي[1].

رابعا: محتوى الكتاب: يأتي كتاب الجمهورية بعد عدة حوارات لأفلاطون أبرزها الشرائع ورجل الدولة، وهو يسعى إلى تعريف مفهوم العدالة عبر شرح الطبيعة الحقيقية للعدالة لدى الفرد وفي المدينة. ويحتوي الكتاب على عشر كتاب أو أجزاء حيث يتم في الكتب الثلاثة الأولى الكلام عن العدالة بشكل رئيسي التي تعبر عن الحضارة الإنسانية حسب قوله، ثم يعطي التعريف الحقيقي لمعناها، ويبحث الكتاب الرابع في هيكلية الدولة وكيف يجب بناؤه. أما الكتب الخامس والسادس والسابع، فقد وصلت الفلسفة فيها إلى أعلى قممها، ويستعرض مختلف أنظمة الدول وحكامها في الكتابين الثامن والتاسع، ويقسم الدول إلى خمس هي: الملكية، الديمقراطية، التيموقراطية، الأوليغارشية، والاستبدادية ويكشف النقاب عن نفسية من يرأسها، وخاتمة الجمهورية بكتاب عاشر

[1] جيمس أور، تحليل كتاب الجمهورية لأفلاطون، ترجمة: هنادي مزبودي، دار التنوير، 2017، ط1، ص7.

فيه استنتاج لما سبقه، وحديث عن الشعر وإشادة به، وأن الشعر الذي يجب إدخاله للدولة هوالذي يمجد الآلهة والأبطال الإلاهيين، ويتناول خلود الروح[2].

خامسا: **رأي أفلاطون في الدولة المثلى:** (تبيان طابعها العصري) ينطلق أفلاطون في تصوره لمفهوم الدولة من ملاحظته لأشكال الحكم أو الدول التي سجلها عصره، والتي عاين معظمها، فيقسمها إلى أربعة أنواع حيث يرفض بعضها ويبدي رضاه على نوع واحد:

1- **التيموكراثية:** تعرّف من قبل أفلاطون: "الزعماء أو القواد يستفيدون أو يحصلون على تقدير كبير من قبل الجسم الاجتماعي، أما المجتمع فهو مقسوم إلى طبقات مغلقة كل منها متخصصة في ممارسة خاصة للوظيفة التي أسندت إليها"[3] النظام التيموكراثي الذي تحدث عنه أفلاطون وجد بشكل فعلي في عملية تنظيم السلطة في اسبرطة.

2- الأوليغارشية: وتعبر عن حكومة القلة، كون المعيار المحدد لهذه الحكومة هو الغنى، ضمن هذا المعنى الحكم يمارس من قبل الأشخاص الأكثر غنى. الغنى هنا يعتبر الفضيلة الاجتماعية الأساسية وهي تدخل في تناقض مع القيم الأخرى ولاسيما الفضيلة[4].

والأوليغارشية حسب أفلاطون شكل سيء للحكومة لأنها تهدد بإنهاء وحدة المجتمع، على ما يراه "بأن وحدة المجتمع هي الهدف الأساسي الذي يجب أن يتابع عندما نؤسس حكومة و أن القدرة على الحفاظ عليها هي معيار هام لقيمة الحكم، وكل شيء يساهم في تقسيم المجتمع هو شر، وكل شيء يساند وحدته هو خير".

3- الديمقراطية: في فكر أفلاطون الديمقراطية هي حكومة الفقراء ضد الأغنياء، يقول في كتابه الجمهورية: "الديمقراطية تقام عندما الفقراء المنتصرون على أعدائهم يسحقون هؤلاء، والآخرين ويتقاسمون من جهة أخرى مع من تبقى، الحكومة و التشريع أو القضاء"[5]. و الديمقراطية وفق أفلاطون هي نظام مدان لعدة أسباب: أولها أن الديمقراطية هي شكل سيء للحكومة حيث أنها لا تحترم التخصص الضروري لمختلف الفئات الاجتماعية في ممارستها لوظائفها المحددة. وثانيها أن الديمقراطية تشكل أو تؤدي لاستمرار الصراع بين الأغنياء والفقراء، وهذا يهدد وحدة المجتمع. وثالثها لأنها بالضرورة النظام الذي يعطي مميزات لعديمي الكفاءة والمؤهلات.

---

[2] أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: شوقي داود تمراز، (مقدمة المحقق) الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، بد ط، ص 36.
[3] المصدر نفسه، ص35. -
[4] المصدر نفسه، 376.
[5] أفلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، 387.

4- الطغيان: إنها الحكومة التي يديرها شخص واحد لا يخضع ولا يحترم القانون. هذا النظام مدان بشكل كبير من قبل أفلاطون. وأكبر أخطاء هذا النظام أنه يخضع لإرادة وقيادة فرد واحد في إصدار أو توقيف القرارات إذا بعد كل هذه الصفات هو نظام بعيد عن الفضيلة. بالإضافة لذلك نظام الطغيان هو نظام خطر حيث أنه لا يترك إلا مساحة صغيرة جدا للعقل ويرتكز بشكل واسع على ممارسة العنف من أجل فرض إرادة الطاغية.

كما ينطلق أفلاطون من نقده للتصور السفسطائي المنكر لقوانين الدولة وقولهم أنها من اختراع الضعفاء لحماية أنفسهم من بطش الأقوياء؛ إذ يرى أن الدولة لا يجب إسنادها إلى القوى الوحشية، وإنما وجب إسنادها إلى القوة المصحوبة بالتعقل والعلم بالسياسة والمهارة التي من تحقيق المدينة الفاضلة؛ ولذلك وجب أن تكون الفلسفة هي القوة الموجهة للدولة، وهذا بالقياس إلى أن العقل هو الموجه للفرد.

وفي وضعه لتصوره حول الدولة يقر أفلاطون ابتداءً بأن الاجتماع الإنساني ظاهرة طبيعية، نظراً لحاجة كل فرد لغيره في الغذاء والكساء والمسكن، إذ يقول "في اعتقادي أن الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته، وحاجته لأشياء لا حصر لها"[6] فالمجتمع قائم على التعاون لا على الخوف والقهر، وقد أدى التعاون إلى قيام التجارة واستعمال النقود، فنشأ عن ذلك الحاجة إلى الكماليات والترف، فظهرت الصنائع لتلبية رغبات الحضارة، فاشتد التنافس وثارت الأحقاد والفتن، واختلت مقاييس العدالة.

وهنا يأتي شكل الدولة أو الحكومة الذي يقترحه أفلاطون: فالدولة المثلى عند أفلاطون هي دولة الفلاسفة، ولإثبات ذلك فإنه يشبه الدولة بالفرد، ولما كانت القوة العاقلة فيه هي سيدة القوى جميعا، فإن الفلسفة هي الموجهة للدولة، وبالتالي فإن رأس الدولة يجب أن يكون فيلسوفا[7]. فالخير والعدل لا يستطيع تصورهما إلا حاكم فيلسوف، يستطيع معرفة كل شيء، وتوقع كل شيء، فهو لا يريد إلا السعادة والفضيلة لشعبه، والمعرفة هي الوسيلة لذلك، والتي يختص بها الفيلسوف، يقول:

---

[6] إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر، ط1، 2001، 10.

[7] محمد عبد الرحمان مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، منشورات عويدات، ط3، 1983، ، ص142، 143.

"سيتجه بأنظاره دائما، أثناء قيامه بمهامه إلى الطرفين: أعني النموذج الذي يرسم منه، وهو مثال العدل والجمال والاعتدال...، والنسخة التي يحاول صنعها منه في عالم البشر من جهة أخرى"[8]

ولذلك كانت الدولة المثلى قائمة على العقل، والذي هو السمة الذاتية لرئيسها، وهو مصدر القوانين، ولذلك يمنحه أفلاطون سلطة إلهية مطلقة، فيكون الفيلسوف هو المنوط بقيادتها فوضع القوانين يجب فيه توفر النظرة الكلية للحياة في صيرورتها، التي يفتقدها العوام من الناس، الذين لا يتعدى فهمهم الوقائع اليومية.

وكونها تصور عقلي بحت متعالي عن إدراك الحواس، لا يخضع لتقلبات وتطورات الواقع، فإن الدولة عنده صالحة لكل مكان وزمان، ولذلك فهي هدف مثالي لهجوم النماذج الواقعية الأخرى، كونها نتاجات للواقع الحسي المتجسد.

[8] إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص32، 33.